بعيد، وأنها لن تعود بالنفع على الاقلية العربية، بينما هي عند آخرين، تعبير عن موقف سياسي بحت، أساسه عدم الاعتراف بالمؤسسات الصهيونية[٣٤]. وينتمي موقف الحركة الاسلامية الى هذه الفئة الاخيرة، التي تعتقد ان خوض الانتخابات، يعني الاعتراف باسرائيل، الامر الذي يتناقض لديها مع الشريعة الاسلامية. هذا الى جانب رؤية الحركة بأن أي تغيير سياسي من جراء الانتخابات، لن يكون جذرياً كما هو مطلوب[٣٥]. والملفت للانتباه، ان الحركة الاسلامية تلتقي، في هذا التحليل، مع حركة أبناء البلد «العلمانية»، التي تتحفظ من امكانية تحقيق المساواة بين المواطنين العرب واليهود في دولة اسرائيل اليهودية[٣٦]. ومن الواضح أن هذه الرؤية تختلف عن أفكار أصحاب نهج المشاركة وإمكانية التغيير من داخل المؤسسات الاسرائيلية، كالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي، الذي يرى مؤسسه وزعيمه، عبدالوهاب الدراوشة، أنه إذا نجح العرب في تشكيل قائمة موحّدة (بين الحزب الديمقراطي والقائمة التقدمية مثلاً)، فانهم يستطيعون الحصول على ١٤ مقعداً في الكنيست، ويصبح هؤلاء ثالث قوة بعد العمل والليكود»[٣٧]. وبالطبع لنا ان نتوقع ان الجدل بين تياري المشاركة والمقاطعة البرلمانية، داخل منظومة العرب في اسرائيل على مستوى الفكر والحركة، له فعله المؤثر على وحدة التصوّر السياسي وعلى مستوى فعالية الأداء السياسي، وبشكل خاص، في أثناء مواسم الانتخابات النيابية. لكن هذا الجدل يمثّل، في الوقت نفسه، أحد العناصر التي تؤجج التساؤلات السياسية على الصعيد الجماهيري. ذلك ان تحليلات الفعاليات السياسية العربية في اسرائيل، تنطوي على محاججات ثرية، لا سيما ما يتعلّق منها بموضوع الهوية الذاتية والمستقبل السياسي لهذه الجماهير. وفي هذا السياق، تبدو القوى المناصرة للمقاطعة، أكثر ميلاً الى النزعة الانفصالية عن الكيان الصهيوني، وأقرب الى اتخاذ مواقف جذرية تجاهه؛ وربما أخرجته، كلية، من دائرة الشرعية، وهو ما يعيد الى الاذهان المواقف التاريخية الاولى للفكر السياسي العربي والفلسطيني تجاه الوجود الصهيوني في المنطقة العربية وفلسطين.

ان هذه الازدواجية إزاء الاقتراب أو الابتعاد من الآلية البرلمانية لتحقيق الاهداف، تمثّل إحدى خصائص الفكر السياسي للعرب في اسرائيل. وثمة جانب من هذا الفكر لا يعير قضية العمل البرلماني أو غير البرلماني أية أهمية، مؤمناً بأن القضية الاساسية المطروحة في اسرائيل، قانونياً وسياسياً، ليست قضية المساواة أو تحقيق الحقوق المدنية أو مدى اندماج الاقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي، الخ، بل أن القضية هي في وجود أقلية قومية لا سبيل الى ادماجها في الدولة اليهودية بأية وسيلة كانت، حيث أن هذه الدولة لن تسمح بالمساواة ـ بمعناها الديمقراطي الشائع ـ حتى ولو أصبح العرب غالبية فيها. وفي هذا المضمار، يثير هؤلاء التساؤل عن مصير الديمقراطية الاسرائيلية، ومساعي المساواة، إذا أصبح العرب أكثرية في المستقبل؟ والاجابة لديهم، هي أن اسرائيل سوف تلغي الديمقراطية أو تجلي العرب قسراً عن الدولة[٣٨].

لعله من الواضح ان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، أصبح يثير، ضمن تأمله وتقويمه للاطار القانوني السياسي والنظامي للوجود العربي في اسرائيل، قضايا وتساؤلات على قدر بالغ من الجدية والتعقيد، وتنتمي الى ذلك النوع الذي تصعب الاجابة عنه في المدى القريب. لكننا لا نعثر على هذا القدر من الحيرة في ما يتصل بموقف هذا الفكر من العمل في إطار السلطات المحلية أو العمل البلدي المحلي. ففي هذا الجانب نجد ما يشبه الاجماع حول ضرورة المشاركة الايجابية[٣٩]. وقد يفسّر ذلك بعاملين، الاول، هو اتساع الهامش المسموح به قانونياً في إطار المحليات، كالانتخاب